

✻ مدارس المذهب المالكي

كهرالدكتور / أحسن زقور

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

- جامعة وهران -

المقدمة: ما لاشك فيه أن كل مذهب من المذاهب الفقهية الإسلامية قد نشأ في بيئة خاصة وظروف خاصة على يد علماء خاصين، ثم تكونت له مدارس خاصة تولت نشر فقه ذلك المذهب وأصوله وما يحوم حولها.

والمذهب المالكي كسائر هذه المذاهب تكونت لديه مدارس خاصة بعد تكونه وتأصيله، فما هذه المدارس يا ترى؟ وأين منشأها؟ وفي أي العصور كانت نشأتها؟ وماهي ظروفها التي نشأت فيها ثم ترعرعت؟ وماهي المميزات الدقيقة التي تميزت بها كل مدرسة؟ وما دورها في الحفاظ على المذهب المالكي؟

فالأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها والحائمة حولها، إلى جانب ذكر بعض المؤلفات الأساسية التي اعتمدتها كل مدرسة، هذا ما أحاول بحثه في هذا الموضوع، وقد قسمته إلى ستة مباحث.

المبحث الأول: مدرسة المدينة المنورة.

المبحث الثاني: المدرسة المصرية.

المبحث الثالث: مدرسة العراق.

المبحث الرابع: المدرسة الأندلسية.

المبحث الخامس: المدرسة المغربية.

المبحث الأول: المدرسة الأم مدرسة المدينة المنورة

المطلب الأول: الظروف التي هبأت لنشأة هذه المدرسة

لقد هيا الله تبارك وتعالى للمدينة المنورة من أسباب نشوء أعرق مدرسة فقهية في هذه الأمة التي لا تجتمع على ضلالة أبدا... فقد هاجر النبي ﷺ إليها واستقر فيها حتى بعد فتح مكة المكرمة، فكانت هي الساحة الأفسح لتزول التشريعات الإسلامية، وهي الميدان الأوسع لتطبيق هذه الأحكام في زمان النبي ﷺ ثم في زمان جمهور الصحابة رضوان الله عليهم ثم في زمان تابعيهم ثم تابعي تابعيهم... وفي كل حلقة من هذه الحلقات كان لابد من نشوء عمل خاص في المدينة المنورة ونشوء أجيال من الفقهاء يتحملون عبء حفظ الأحكام الشرعية وأدلتها الشرعية، وكان من نجوم تابعي التابعين: مالك بن أنس رضي الله عنه إذ ضربت إليه أكباد الإبل في حياته ثم إلى تلاميذه بعد مماته... وهكذا فقد ظلت حلقات الفقه المالكي قائمة في مسجده ﷺ من زمان شيوخ مالك بن أنس صاحب المذهب إلى أن ضرب عليها الشيعة العبيديون أصحاب الدولة الفاطمية... وأذكر من تلاميذ مالك: عثمان بن عيسى بن كنانة، وابن الماجشون، ومطرف، وابن دينار وابن أبي حازم، وابن نافع، وابن مسلمة...

المطلب الثاني: مميزات هذه المدرسة

لقد تميزت هذه المدرسة بميزة دقيقة جدا وهي أنها اعتمدت على الحديث الصحيح أولا ثم الأثر أو العمل ثانيا وهو اتجاه كان موازيا لاتجاه اعتماد الأثر أولا (أي العمل أولا) ثم الحديث الصحيح ثانيا، وهما اتجهان كان مالك قد اعتمدهما في إثبات الأحكام الشرعية... بل هو زعيم الاتجاهين أو الميزتين معا رغم ما لقي من معارضة من غيره، خاصة الاتجاه الثاني في اعتماد الأثر (العمل) أولا ثم الحديث الصحيح الثاني، وهكذا

فقد ظلت هذه المدرسة رائدة في العطاء الفقهي على يد إمامها الأول مالك بن أنس ثم تلاميذه الذين بقوا في المدينة المنورة منهم عثمان بن عيسى بن كنانة الذي خلف أستاذه مالك بن أنس بعد مماته، ثم القرينان ابن الماجشون ومطرف، معتمدين طريقتهم تقديم الحديث عن العمل حيث تتلمذ عليهم خلق كبير من شتى أقطار الأمة الإسلامية في ذلك الزمان.

وأشهر مؤلفات هذه المدرسة في مرحلتها الأولى: الموطأ للإمام مالك ابن أنس وهو الكتاب الأول في الحديث وفي الفقه المعتمدين في المذهب، وكل المؤلفات التي ظهرت في كل مدارس المذهب المالكي قد دارت حوله إذ كان هو الركن الزاكن في كل تأليفها.

المبحث الثاني: المدرسة المصرية

المطلب الأول: مكانة المدرسة المصرية

لقد كانت المدرسة المصرية برئاسة عبد الرحمن بن القاسم في مركز الصدارة والريادة بين سائر المدارس المالكية خاصة مدرسة المغرب الإسلامي ومدرسة الأندلس التي منها استطاع المذهب أن ينتقل إلى هذه المدارس بخطى حثيثة وثابتة قوية مكنته الصمود أمام كل المذاهب التي نازعته، وأمام الأمراء الذين تسلطوا عليه من أمراء الشيعة في الدولة الفاطمية وأمراء دولة الموحدين بعد الدولة الفاطمية.

فالمدرسة المصرية قد قامت على تلاميذ مالك المصريين على رأسهم عبد الرحمن ابن القاسم، وأشهب ابن عبد العزيز (ت. 203هـ)، وابن وهب، وأصبغ ابن الفرج (ت. 224هـ) وابن عبد الحكم ابن أعين (ت. 214هـ) وغيرهم كثير.

ولقد ظلت المدرسة المصرية رائدة في إيتاء ثمارها يانعة خاصة إلى جهة الغرب الإسلامي ومتمثلا في مدونة أسد بن القرات عن ابن القاسم أولا المسماة بالأسدية، ثم مدونة سحنون عن ابن القاسم ثانيا ثم مدونة (أو واضحة) ابن حبيب عن ابن القاسم ثالثا، والتي كانت هذه الثلاث مدونات هي أساس الفقه المالكي مشرقا ومغربا عامة ثم مغربا خاصة، إذ عليها وعلى الموطأ دار الفقه المالكي كله إلى يومنا هذا... ولولا أن الزحف الشيعي على يد الفاطميين قد أصاب هذه المدرسة - كما أصاب المدرسة المغربية والمدرسة المدنية - لكان لهذه المدرسة شأن أعظم مما هو لها اليوم أضعافا مضاعفة... لقد استقر أمر الفاطميين بالقاهرة متخذين لها عاصمة دولتهم مدة غير قصيرة وهم جاثمون على المذهب المالكي وسائر مذاهب السنة قبل أن يرحلوا عنها إلى المشرق مما جعل المدرسة في حالة تكاد تكون مشلولة عن عطائها المعهود... وما زال عنها ذلك الكبت والمنع إلا إلى أواخر القرن السادس الهجري حيث انقطع المذهب المالكي عنها طيلة قرنين من الزمن... ثم عاد المذهب إليها وذاع من جديد إلى يومنا هذا والحمد لله...

المطلب الثاني: مميزات المدرسة المصرية عن مدرسة المدينة وأهماته مؤلفاتها

لقد امتازت هذه المدرسة باعتمادها على عمل أهل المدينة المنورة جنبا إلى جنب مع الحديث الصحيح مقدمة ما كان عليه العمل على أحاديث الآحاد، وعلى الحديث غير المعمول به في المدينة المنورة، وهذه الميزة هي التي سادت في مدارس الغرب الإسلامي والأندلس وكذا في العراق، بخلاف المدرسة المدنية الوحيدة من بين سائر المدارس المالكية فإنها قد اعتمدت الحديث الصحيح أولا مقدما على عمل أهل المدينة المنورة كما أشرنا سابقا.

أما أشهر المؤلفات في هذه المدرسة: فهي الأمهات الأربع التي دار عليها كل الفقه المالكي:

1- **المدونة** وهي إجابات ابن القاسم لمسائل أسد بن الفرات ثم تحقيق وتوثيق وتأصيل سحنون ابن سعيد التنوخي لها مع ابن القاسم، وهي أصل علم المالكية بعد الموطأ على الإطلاق (وهي مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك، ويروى أنه ما بعد كتاب الله تعالى كتاب أصح من موطأ مالك ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة، والمدونة عند أهل الفقه ككتاب سيويه عند أهل النحو، وككتاب إقليدس عند أهل الحساب، وموضعها من الفقه كموضع أم القرآن من الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها)⁽²⁾، والمدونة هي مصرية المنشأ كما ترى لأنها أجوبة ابن القاسم لمسائل أسد بن الفرات وسحنون بن سعيد، إلا أنها قيروانية الترعرع والازدهار ثم الانتشار إلى سائر أصقاع المالكية.

2- **الواضحة**: وهي أجوبة ابن القاسم لمسائل عبد الملك بن حبيب حيث جاءت منسوجة على نفس منوال المدونة، وقد انتشرت في الأندلس أكثر من غيرها... ولما وصلت المدونة والمستخرجة إلى الأندلس خفّ انتشارها فيه، وربما سبب ذلك راجع إلى أن ابن حبيب كان منهجه فيها تقديم الخبر الصحيح على عمل أهل المدينة المنورة هو منهج مدرسة المدينة، على خلاف ما انتشر العمل عليه في المدونة من تقديم العمل على الخبر الصحيح عند التعارض، قال عنها العتبي «ما أعلم أحدا ألف على مذهب أهل المدينة تأليفه، ولا لطالب أنفع من كتبه، ولا

أحسن من اختياره»⁽³⁾، والواضحة كما ترى أنها مصرية المنشأ أندلسية الترعرع والازدهار والانتشار.

3- **المستخرجة أو العنابية للعتبي**، وهي ثالث الدواوين في المذهب، فقد اعتمد عليها أهل الأندلس وتركوا واضحة ابن حبيب كما اعتمدها أهل القيروان بعد المدونة، قال في البيان والتحصيل: «العنابية كتاب عول عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين والأندلسيين، واعتقدوا أن من لم يحفظه ولا تفقه فيه كحفظه للمدونة وتفقهه فيها بعد معرفة الأصول وحفظه لسنة النبي ﷺ فليس من الراسخين في العلم، ولا من المعدودين فيمن يشار إليه من أهل الفقه»⁽⁴⁾.

4- **الموازية لابن الموازي** وهي سماعاته عن ابن القاسم، قال في ترتيب المدارك: «الموازية: كتاب مشهور كبير، وهو أجل كتاب ألفه قدماء المالكيين وأصح مسائل وأبسطه كلاماً وأوعبه»⁽⁵⁾ ولقد بلغ من تقدير المالكية لهذا الكتاب إلى أن رجع أبو الحسن القابسي على المدونة كما ذكر في ترتيب المدارك، ونفس ما قيل على المدونة والواضحة من حيث المنشأ والترعرع والازدهار والانتشار يقال عن الموازية.

5- **المجموعة لابن عبدوس** وهي خامسة الدواوين المعتمدة لدى المالكية.

فمن هذه الأمهات والدواوين التي دار عليها كل الفقه المالكي مشرقاً ومغرباً يتبين لنا مكانة هذه المدرسة بين سائر المدارس المالكية.

المطلب الأول: منشأ المدرسة العراقية

يذكر المؤرخون للمذهب المالكي أن أول ظهور للمذهب بالعراق (بالبصرة على وجه التدقيق) كان على يد عبد الرحمن بن مهدي ابن حسان العنبري (ت. 198هـ) وعبد الله بن مسلمة ابن قعنب المدعو القعني (ت. 222هـ) وكل منهما تتلمذ على الإمام مالك وبعدها انتشر المذهب المالكي في العراق عامة على يد تلاميذهما ثم تلاميذ تلاميذهما مثل أحمد ابن المعدل المدعو (الراهب) لشدة نسكه وفقهه... وهكذا فقد ظل المذهب المالكي في أسمى وقوة تواجدته في العراق خاصة لما تولى بعض الفقهاء المالكيين منصب القضاء، وتزعموا مجال الفتوى كأبي سليمان بن بلال (ت. 176هـ) الذي ولي القضاء لهارون الرشيد ببغداد، ثم قضاة بيت آل حماد بن زيد التي اشتهرت بالعلم والفقه والقضاء، وكانت لها الريادة في هذه المدرسة طيلة تواجدتها بالعراق.

المطلب الثاني: مميزات المدرسة العراقية:

لقد امتازت هذه المدرسة على غيرها من المدارس المالكية - رغم أنها وليدة مدرسة المدينة - بميزات اكتسبتها بحكم البيئة التي كانت تعيش فيها، حيث كانت مدرسة أبي حنيفة النعمان هي السائدة في العراق فتأثرت بها وبمنهجها تأثراً كبيراً، فكانت ميالة إلى تحليل الصور الفقهية مشفوعة بالاستدلال الأصولي، وذلك بإفراد المسائل وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين⁽⁶⁾، وإلى التوسع في القياس، ومن أبرع فقهاء المالكية بالعراق والذين تبنا هذا المنهج الفقهي: القاضي إسماعيل، والقاضي أبو الحسن ابن القصار (ت. 398هـ)، وابن الجلاب (ت. 378هـ)، والقاضي عبد الوهاب ابن نصر البغدادي (ت. 422هـ) والذي كان أبرع الفقهاء

على الإطلاق في الفقه والقضاء... خرج في آخر عمره إلى مصر حيث توفي فيها، من مؤلفاته المعونة على مذهب عالم المدينة، والإشراف على نكت مسائل الخلاف... ثم القاضي أبو الفرج عمر بن محمد بن عمر الليثي البغدادي (ت. 331هـ) من مؤلفاته: الحاوي في مذهب مالك وكتاب اللمع، وروى عنه أبو بكر الأبهري⁽⁷⁾، ومثل هؤلاء سائر نظرائهم الأفاضل في هذه المدرسة التي وقفت الند للند لمدرسة الرأي (مدرسة أبي حنيفة) وسائر المدارس الأخرى والتي كان العراق يعج بها يومئذ، لولا أن عوامل سياسية وظروف صعبة مرت عليها جعلتها تترك مكانها لمدرسة أبي حنيفة أولا ثم إلى مدرسة الشيعة ثانيا، وما كان الأول إلا لما أصبح القضاء الحنفي هو السائد في دولة بني العباس، بل المذهب الرسمي لهم هو مذهب أبي حنيفة... إذ فرض هذا المذهب على الناس بقوة سلطان الخلفاء كما قال ابن حزم الأندلسي، وفعلا فقد استقر هذا المذهب باستقرار خلافة بني العباس وتزعزع وتزعزعا... بل قد اعتنقه الخلفاء العثمانيون بعدهم فاستقر حيثما استقروا وتزعزع حيثما تزعزعوا، وكان الثاني بعدما ساد حكم الشيعة في معظم أقطار الإسلام، ومع هذا الضعف للمدرسة وهذا الانحسار للمذهب من العراق إلا أن كتب علمائها وآرائهم وتبحرهم في الفقه وأصوله لم ينقطع نفعها للفقه المالكي خاصة والفقه الإسلامي عامة... بل ما زال نفعها متجليا إلى يومنا هذا.

ومن مميزات هذه المدرسة: فقد وضعت مسائل المدونة هي الأساس ثم بنت عليها أصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم تتعرض للمدونة بالتحقيق والتصحيح لنصوصها كما فعلت المدرسة المغربية إذ تميزت بنقيض هذه الميزة حيث اعتنت بالتصحيح والتحقيق لنصوص المدونة، والمدرسة المالكية العراقية بصنيعها هذا تكون قد تأثرت تأثرا كبيرا بمدرسة الرأس كما ذكرنا سابقا، وأول من سلك هذا المسلك في

هذه المدرسة هو الشيخ إسماعيل ابن إسحاق القاضي المالكي كما تثبت مصادر التاريخ إذ جاء في تاريخ بغداد: (فقد صنف إسماعيل ابن إسحاق القاضي في الاحتجاج لمذهب مالك والشرح له ما صار لأهل هذا المذهب مثالا يحتذونه وطريقا يسلكونه⁽⁸⁾، وإن أشهر مؤلف له هو (المبسوط) إذ يعد ضمن الدواوين الستة المعتمدة في المذهب، وبه تعرف طريقة البغداديين في الفقه والتأليف.

المطلب الثالث: ضعف المدرسة العراقية وانحسار المذهب المالكي عن العراق

ما إن خرجت خطة القضاء من أيدي فقهاء المالكية بهجرة القاضي عبد الوهاب ابن نصر البغدادي إلى مصر و وفاة أبي الفضل ابن عبدوس آخر فقهاء المالكية بالعراق حيث انتهت إليه الرياسة والفتيا فيها (ت. 452هـ)⁽⁹⁾، وعدم ظهور فقهاء نبغاء أقوىاء بعد ذلك فيهم: حتى انحسر المذهب المالكي عامة من هذه الرقعة الجغرافية، بل من معظم المشرق الإسلامي والعربي عامة سوى بعض التواجد المحتشم بدمشق ظهر أثره بظهور بعض الفقهاء المالكيين منهم: أبو الحجاج يوسف ابن دوماس الفندلاوي (ت. 543هـ) بدمشق، صاحب كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف، والأشيري أبو محمد عبد الله ابن محمد ابن عبد الله الصنهاجي (ت. 561هـ) بحلب من كبار المالكية، وأبو الحسن علي ابن أحمد ابن منصور ابن محمد بن قبيس الغساني الدمشقي (ت. 530هـ) وأبو الحكم الأندلسي عبيد الله بن المظفر بن عبد الله بن محمد الباهلي (ت. 549هـ) بدمشق، وكل هؤلاء نجد أن أصولهم مغربية أو أندلسية رحلوا بأنفسهم إلى دمشق ثم استقروا فيه أو كان أهلهم قد رحلوا واستقروا فيه محافظين على مذهبهم المالكي فوجدوا أنفسهم بمواطن آبائهم الجديدة، وتمسكوا بمذهبهم ودرسوه وبرعوا فيه.

كانت الأندلس في مبدء أمرها على مذهب الإمام الأوزاعي واستمرت عليه إلى أن رحل بعض طلبة العلم من الأندلس إلى المدينة المنورة لحمل فقهها عن الإمام مالك رضي الله عنه... وفعلا فقد رحل إليها طلبة كثيرون، منهم زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبظون (ت. 204هـ) حيث تذكر كل الروايات أنه هو أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس، ثم توالى عليه بقية الطلبة مثل: الغازي بن قيس (ت. 199هـ) وقرعوس بن العباس، وأبو عبد الله محمد بن سعيد ابن بشير بن شراحيل (ت. 198هـ)، ثم يحيى بن يحيى الليثي (ت. 234هـ) الذي نقل الموطأ إلى الأندلس بعدما أخذه عن الإمام مالك وكانت نسخته هي آخر نسخة راجعها الإمام مالك فاعتمدت عند الناس بسبب ذلك إلى الآن، وقد صارت هي المشهورة في أنحاء العالم، فحين يذكر الموطأ فإن الذهن ينصرف إليها لا إلى غيرها وتكون هي المقصودة لا غيرها إلا إذا أشير إلى غيرها مثل موطأ محمد بن الحسن الشيباني وموطأ علي بن زياد...، ثم أبو محمد عيسى بن دينار القرطبي (ت. 212هـ)، وهكذا فقد حرص هؤلاء العلماء الأفاضل على نشر مذهب مالك في بلادهم بعد العودة إليها وإقناع الناس به، بل حتى إقناع السلطان يومها به مما أدى إلى اتخاذه مذهباً للبلاد عامة على يد الأمير الأموي الثاني هشام بن عبد الرحمن بن معاوية حيث صير القضاء والفتيا والدرس عليه منذ سنة 170هـ، حيث يذكر بعض المؤرخين أن مالكا قد سأل أحد طلبته الأندلسيين عن سيرة أميرهم فقال له: إنه يأكل الشعير ويلبس الصوف ويجاهد في سبيل الله، فقال مالك: ليت الله زين حرمنا يمثله، فوصل الخبر إلى أمير الأندلس،

وكان يومها هشام بن عبد الرحمن الأموي، فسر بذلك سرورا كبيرا فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاع⁽¹⁰⁾.

وقيل أن المذهب المالكي قد دخل إلى بلاد الأندلس في عهد الأمير الأموي الثالث الحكم بن هشام بن عبد الرحمن وهو الذي اتخذ مذهباً للبلاد ودعا الناس إليه وصير القضاء والفتيا عليه.

بل قيل إن الذي اتخذ مذهباً للبلاد هو الأمير الأموي الأول وهو عبد الرحمن الداخل صقر قريش، حيث أدخل المذهب معه إلى الأندلس⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني: أسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس

لقد بينا سابقا بأن المذهب المالكي قد بدأ بالانتشار في الأندلس على يد الإمام شبطون في أيام هشام بن عبد الرحمن وعندها قد بدأ الأندلس كله في التحول عن مذهب الأوزاعي الذي انتقل من الشام إليه في أول أمره إلى مذهب الإمام مالك، ثم ما لبث أن عم كل الأندلس، أما أسباب هذا انتشار السريع فيه نذكر بعضاً منها:

1- كثرة الطلاب وتبكيرهم إلى المدينة المنورة للأخذ عن مالك ثم العودة المبكرة بالموطأ إلى الأندلس، ثم وصول كتب فروع المالكية المبنية عليه كالواضحة لابن حبيب ثم المدونة بعدها في الصدر الأول من نشوء المذهب وهما الكتابان المعتمدان في الفروع، خاصة المدونة منهما.

2- الإعجاب الكبير المتبادل بين مالك وأمير الأندلس من أول الأمر، إذ ينقل المؤرخون أن الإمام مالكا سأل أحد الأندلسيين عن سيرة أميرهم فأثنى على الأمير أيما ثناء، فأعجب به الإمام أيما إعجاب وسر به سرورا كبيرا قائلا: « ليت الله زين حرمنا بمثله » فنقل ذلك الأندلسي إعجاب مالك إلى الأمير ذاكرا له مزايا الإمام

وخصاله، فأعجب الأمير بدوره بالإمام أيما إعجاب وسر به سرورا كبيرا مما جعله يتتبع فقهه في أصوله وفروعه، ولما صار به الاقتناع التام: حمل الناس عليه في القضاء والفتيا والدرس قائلا: (يكفيننا عالم المدينة) وهذا الأمير الأموي كان هشام بن عبد الرحمن كما تذكر مصادر التاريخ وقد أشرنا إلى هذه القصة سابقا⁽¹²⁾.

3- تفاني أئمة المذهب المالكي من الرعيل الأول وعلى رأسهم زياد بن عبد الرحمن شبطون في خدمة المذهب ونشره حيث استجلب هذا الأخير الموطأ إلى الأندلس ورواه للكثير منهم كما قام بتدريسه وإقناع الناس وتفهمهم إياه فلقى الناس ارتياحا كبيرا فاعتنقوا المذهب المالكي حكاما ومحكومين.

4- الانسجام الكبير الذي كان بين أمراء بني أمية في الأندلس مع أئمة المذهب المالكي وتقريبهم منهم وتبجيلهم والإغداق عليهم ومشورتهم في الأمور العسبية، ثم توليتهم القضاء والفتيا.

5- المكانة العظيمة للنبي ﷺ في نفوس الأندلسيين ثم مكانة كل ما ترك عليه الصلاة والسلام في نفوسهم رغم شساعة البعد بين المدينة المنورة والأندلس، إذ حب آثار المحبوب بحب المحبوب كما قال الشاعر:

فلقد ظفرت من الزمان بطائل إن لم تره فهذه آثاره
يا عين إن بعد الحبيب ودمره ونأت مرابعه وشط مزاره

ومن لا يحب آثار محبوبه؟ فمن لا يحب آثار النبي ﷺ؟

فهذا الخفقان لقلوب الأندلسيين هو الذي كان الحرك لهم في السعي إلى المدينة المنورة واستجلاب كل ما يمكن استجلابه من آثاره الدينية والعلمية عليه الصلاة

والسلام، فكان أول مستجلب: القرآن الكريم، إذ دخل الأندلس بدخول الفاتحين الأوائل، ثم الأحاديث الصحيحة بين دفتي الموطأ، أصبح كتاب بعد كتاب الله تعالى كما قال الإمام بخاري... ثم عمل أهل المدينة المنورة، وباقي أصول الفقه المالكي... وبكفي أن ننقل ما أثر عن أمير الأندلس هشام بن عبد الرحمن: (عالم المدينة يكفيني).

6- طبيعة ما ألف من أجله كتاب الموطأ من محاولة جمع الأمة الإسلامية على كتاب واحد كما أشار به الخليفة العباسي جعفر المنصور على الإمام مالك... حيث استجاب له الإمام إلى تأليفه وخالفه في فرضه على كل الأمة الإسلامية لشدة ورعه وخوفه من إشقاء الناس بحملهم عليه فقط متعللاً بأن السنة النبوية قد انتشرت في كل بقعة من العالم الإسلامي على يد الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم... وإن جمعهم على الموطأ ليجعلهم في خلاف كبير بينما عندهم من مرويات وما في الموطأ من مرويات في شقاق ناتج عن إلغاء الآراء الأخرى التي ماهي إلا توسعة من الله تعالى في دينه على عباده... فهذا الهدف الذي رامه جعفر المنصور من تأليف الموطأ هو الذي أراده أمراء الأندلس في بلادهم، وذلك بأن يجمعوا كلمتهم تحت كتاب الموطأ، فاستجلبوه أولاً ثم تمسكوا به ثانياً وقربوا العلماء منهم لعلهم يجمعون به كلمة الناس جميعاً، كما يجمعون صفوفهم تحت راية واحدة.

7- احتماء أمراء بني أمية بالأندلس بالمذهب المالكي ضد خلفاء بني العباس الذين كان مذهبهم الرسمي هو المذهب الحنفي في كل أصقاع دولتهم، من أقصى المشرق إلى إفريقية غرباً، حيث تنتهي حدود بني العباس.

8- الدور الكبير ليحيى بن يحيى الليثي -راوي الموطأ- في الاستجابة دائماً للمشورة من طرف الأمير فيما ينفع الناس عامة وفي القضاء وتولية القضاة والفتيا خاصة.

المطلب الثالث: مواقف فقهاء المالكية من تناحر ملوك طوائف الأندلس

لقد ضل ملوك الطوائف في الأندلس مدة طويلة وهم في صراع كبير بينهم على الزعامة والرياسة... وكان إلى جانبهم العدو النصراني يترصد بهم الدوائر جميعاً، بل لقد كان يذكي تلك الصراعات بكل طرقة الخاصة من الدسائس في الأسرار إلى مناصرة هذا ضد هذا في الإجهار، واضعاً نصب عينيه قاعدة (فرق تسد)، وقاعدة التقوي بإضعاف الخصم... وفي خضم تلك الصراعات بين الأمراء والملوك وجد الفقهاء أنفسهم في خضخاض من المسؤوليات الجسام التي لا بد منها لحماية المسلمين وتجنبيهم ويلات الضعف ثم السقوط تحت نير العدو النصراني الصليبي ثم انحصار الإسلامى كلية من الرقعة الأندلسية... أما مواقفهم منها عامة فنجملها كما يلي كما يشير إليها معظم المؤرخين للأندلس:

1- العمل الجاد لجمع كلمة كل أمراء الطوائف المسلمة في الأندلس وذلك بالنصح لهم وتحذيرهم من العواقب التي ستجلبها عليهم الفرقة والخلاف والحاربة فيما بينهم⁽¹³⁾.

2- لما يئس الناس ويئس فقهاؤهم من استجابة أمرائهم إلى نصحتهم في رفع الظلم والغبن عن الرعية وترك التزاع والشتات فيما بينهم ومحالفة بعضهم للنصارى ضد بعض أفتى فقهاؤهم بما يلي:

أ- وجوب رفع الضرائب عن عامة الرعية وذلك بجرمة تلك الأموال على الأمراء.

ب- وجوب تخلي ملوك الطوائف عن دفع الجزية إلى ملوك النصارى ووجوب فتح باب الجهاد عليهم.

ج- اعتبار عدم شرعية ولاية أمراء الطوائف، ووجوب الإثمار بإمرة واحدة، وإن كانت هذه الفتوى هي لابن حزم الظاهري بالأندلس إلا أن الكثير من فقهاء المالكية قد صار إليها لما استفحل خطر معاداتهم لبعضهم البعض وصراعاتهم ومقاتلاتهم الدائمة.

د- اجتماع كلمتهم على دعوة واستقدام المرابطين من المغرب الأقصى إلى الأندلس للإشراف على إدارة الحكم في الأندلس وحماية المسلمين من خطر النصارى المحدث بهم⁽¹⁴⁾.

المطلب الرابع: زوال المذهب المالكي من الأندلس ومصير المدرسة الأندلسية

ولما ضعفت صفوف المسلمين بسبب تنازع ومحاربة ملوك الطوائف فيما بينهم، ولما غلب النصارى على المسلمين في الأندلس عامة، وسقط آخر حصن فيها: فر من المسلمين من استطاع الفرار إلى شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) ومنهم سائر العلماء والفقهاء، ومن لم يستطع الفرار فقد وضع النصارى فيه السيف، إذ غدروا بهم وقتلوهم أبشع قتلة... أما ما كانوا يملكون من ثروة ففهي: فما استطاعوا حمله إلى المغرب الإسلامي حملوه سواء في كتبهم أو في صدورهم، وما بقي في الأندلس في المكتبات وفي الصدور فقد لقي الاندثار والزوال بقتل أصحاب الصدور وحرق المكتبات وإغراق ما فيها في البحار والأنهار... وهكذا فقد ضاع معظم إرث الأندلس

من سائر العلوم الدنيوية والعلوم الشرعية... ولم يبق منه إلا التزّر القليل الذي قدر الله له أن يبقى ويصان إذ أعمى عليه أعين النصارى... واليوم نجده في المكتبات العامة لإسبانيا وبعض المراكز العلمية في أوروبا... وما يهدئ من روع النفس وحرقتها على الموروث الأندلسي أن ما استطاع المهاجرون الفارون من المسلمين من الأندلس من حملته إلى المغرب الإسلامي قد لقي اليد الأمانة والصدر الرحب... وفي غالبه اليوم هو في المكتبات العمومية والمكتبات الخاصة، وفي هذه الدول الثلاث (تونس والجزائر، والمغرب الأقصى)، إلى جانب العلماء الذين استطاعوا النجاة من بطش النصارى وتمكنوا من الاستقرار في المغرب الإسلامي لأنهم قد لقوا كل الترحيب والنصرة والاحترام والتقريب من عامة المسلمين وخاصتهم وحكامهم مما جعلهم يغدقون عليهم من علومهم التي حملوها معهم، فحفظت في السطور وفي الصدور.

المبحث الخامس: المدرسة المغربية

المطلب الأول: حدود المدرسة المغربية ونشأتها

ونعني بهذه المدرسة مجموعة المراكز التي تمتد من القيروان إلى فاس مع حواشيها الجنوبية، فهي: القيروان، تونس، بجاية، مازونة، تلمسان، فاس... فلما كانت القيروان هي الحضيرة المغربية المتقدمة نحو المشرق وهي التي اتسمت بالنشاط العلمي والعمرائي الحثيث منذ الفتح الإسلامي الأول... فقد قيض الله تعالى رجلا من بني جلدتها سافروا إلى المدينة المنورة خاصة لتلقي العلم (الحديث والفقه) عن الإمام مالك ثم العودة إليها بعد التحصيل: منهم أبو الحسن علي بن زياد التونسي دارا، الطرابلسي مولدا ونشأة المتوفي بتونس سنة 183هـ وهو صاحب الرواية المشهورة للموطأ، وهي الأولى التي وصلت إلى القيروان خاصة وإلى الغرب الإسلامي

عامة حيث تولى صاحبه علي بن زياد روايتها وتدريسها للناس، ومنه تدريس الفقه المالكي عامة... والذين طلبوا العلم من الرعيل الأول في المدينة المنورة على الإمام مالك، كما أحصاهم الدكتور عمر الجيدي: أبو علي شقران بن علي القيروان (ت. 186هـ) وأبو محمد عبد الله بن فروخ الفاسي القيرواني (ت. 176هـ)، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني (ت. 191هـ)، وأسد بن الفرات (ت. 213هـ) العالم الفذ والمجاهد القائد الكبير حيث فتحت صقلية على يده واستشهد على ترابها الطاهر يومها، وعباس بن أبي الوليد، وأبو خارجة عنبسة بن خارجة الغافقي (ت. 220هـ) وأبو محمد عبد الله بن أبي حسان اليحصبي (ت. 229هـ)، وأبو عبد الرحمن بن ثويان الرعيني (ت. 190هـ) وسقلاب بن زياد الهمداني (ت. 193هـ) وأبو عون معاوية بن الفضل الصمادحي (ت. 199هـ)، وأبو عثمان المعافري، ويزيد بن محمد الجمحي، وعمر بن الحكم اللخمي، وأبو القاسم الزواوي، وأبو الخطاب محمد بن عبد الأعلى الكندي، وعمر بن سمك بن حميد، وأبو طالب الأبراري، وأبو عبد الله بن زرارة، وأبو الحجاج الأزدي (ت. 237هـ)، والحاتر بن أسد القفصي، وعبد المؤمن بن المستنير الجزري، وعلي بن يونس الليثي، وغيرهم كثير... وهؤلاء كلهم قد تتلمذوا لمالك وأخذوا عنه مباشرة، فلما عادوا إلى القيروان بثوا علمهم بين الناس وما يزال المذهب يتسع وينتشر خاصة بعدما جاء الإمام الفذ عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون (ت. 240هـ)، حيث تتلمذ على الكثير من هؤلاء الأفاضل منهم شيخهم الأكبر علي بن زياد⁽¹⁵⁾، قال عنه عياض في ترتيب المدارك: (أول من فسر لأهل المغرب قول مالك ولم يكونوا يعرفونه وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم وهو معلم سحنون الفقه⁽¹⁶⁾ ثم أسد بن الفرات،

وقام بعدها بذلك العمل الرائع في المدونة حيث استوثق من نصوص الأسدية من عبد الرحمن بن القاسم، الذي رواها لأسد بن الفرات، والتي تسمى باسمه (الأسدية) ثم أصلها على أصول مالك، وأضاف لها ما أضاف من أقوال أصحاب مالك وتلاميذه، وختم كل موضوع منها بمجموعة من الأحاديث والآثار، فكانت بحق هي الكتاب، وهي التي صارت علما هكذا، إذ لما يطلق اسم الكتاب عند المالكية ينصرف الذهن إليها لا إلى غيرها، حيث كانت هي الكتاب الأول في فروع المذهب وهي العمود الفقري له على مر السنين والقرون، بل إلى يومنا هذا، قال في معالم الإيمان: (إذا أطلق الكتاب فإنما يريدونها -أي المدونة- لصيرورته عندهم علما للغلبة عليها، كالقرآن الكريم عند هذه الأمة، وكتاب سيويه عند النحويين⁽¹⁷⁾).

وهكذا بعمل سحنون قد استقر المذهب المالكي تمام الاستقرار في القيروان ثم في تونس وسائر أقطار الغرب الإسلامي... بل حتى في الأندلس بعد واضحة ابن حبيب. ونخلص مما سبق أن علي بن زياد كان له فضل السبق إلى نشر المذهب المالكي في القيروان، ثم في بقاع أصقاع الغرب الإسلامي، وأن سحنونا بن سعيد كان له فضل الشيت للمذهب في هذه الحواضر والأصقاع بتأصيل فقهه والدفاع عنه، وذلك واضح جلي من تأصيل نصوص المدونة بالحجج الدامغة ومن استوثاق نصوصها من ابن القاسمي راويها عن مالك، وترتيبها الترتيب الحسن، يقول الشيخ النيفر في مقدمته على موطأ علي بن زياد: (وهذه المدرسة -مدرسة المالكية بالغرب الإسلامي- التي وضع لبنتها علي بن زياد، وهي مدرسة مالك بن أنس فهو الذي أدخل مذهبه هذه الديار المغربية، وعرف به وشرحه للناس، وبين قواعده حتى اقتنعت به الأفكار، ولم يجتأها إليه بسلطان ولا نفوذ⁽¹⁸⁾)، ولقد امتازت هذه المدرسة في الفروع بالبحث عن

ألفاظ مدونة وتحقيق مسائلها وتصحيح رواياتها وبيان وجوه احتمالاتها والتنبيه على ما فيها من اضطرابات إن وجدت واختلاف بين أقوال الأئمة⁽¹⁹⁾.

المطلب الثاني: تنافس المذهب المالكي مع المذاهب التي عايشها في القيروان

وأول مذهب ساد في القيروان هو المذهب الحنفي وهو المذهب الرسمي للدولة العباسية الحاكمة في القيروان، ثم ما لبث أن تراجع أمام المذهب المالكي الذي انتشر في ربوعها على يد الأفذاذ المذكورين سابقاً... ثم نازعه فيها عدة مذاهب إلى جانب المذهب الحنفي مثل المذهب الشيعي الفاطمي والمذهب الإباضي، إلى جانب الصفرية والمعتزلة... قال الشيخ مخلوف في شجرة النور الزكية: (ولقد كانت بإفريقية مذاهب الشيعة والصفرية والإباضية والنكارية والمعتزلة، وكانت بها من مذاهب أهل السنة: مذهب أبي حنيفة النعمان، ومذهب مالك بن أنس...⁽²⁰⁾ وكانت كل هذه المذاهب تفرض على الناس فرضاً بواسطة السلطان خاصة المذهب الشيعي حيث لقي علماء المالكية وسائر علماء أهل السنة الويلات منهم، وكان هذا هو شأنهم حيث كانوا كلما دخلوا بلدة إلا وأجبروا أهلها على ترك مذهبهم والتمذهب بالمذهب الشيعي، بل حتى المدينة المنورة مدينة النبي ﷺ لم تسلم من بطشهم هذا... وما يقال عن الشيعة وما فعلوه بالمالكية يقال عن دولة الموحدين إذ وصل بهم الأمر حدّ إحراق أي كتاب في فروع المالكية يقع بين أيديهم خاصة المدونة، وفرضوا مذهبهم الظاهري بحد السيف زماناً طويلاً بطول فترة حكمهم... إلا أن علماء المالكية وفقهاءهم كانوا في المستوى اللائق بهم في الوقوف أمام كل هذا الإبعاد وهذا التشديد والتقتيل والتمثيل بهم صابرين محتسبين... إلى أن جاء المعز بن باديس حيث رفع الغبن عنهم بطرد الفاطميين المتأخرين من القيروان، كما كان أسلافه قد طردوهم من أرض الجزائر وعادت

للمذهب المالكي مكانته، إلى مجيء العثمانيين حيث حكموا البلاد بالمذهب الحنفي مرة ثانية.

المطلب الثالث: المذهب المالكي في المغرب الأوسط (الجزائر):

من المعروف تاريخياً أن قبيلة زناتة ودولة صنهاجة في الجزائر قد والتا الإمارة الأموية في الأندلس، ولما كانت هذه الأخيرة تتمذهب بالمذهب المالكي من أول ما وصل إليها موطأ مالك على يد الإمام شبطون ثم على يد يحيى بن يحيى الليثي... فقد كانت الجزائر الزناتية والصنهاجية على مذهب الإمام مالك راعية له كما روعي من طرف الأمويين بالأندلس، ولقد تكرست هذه الرعاية أكثر فأكثر بعد مجيء المرابطين إلى الأندلس ثم فرض سيادتهم على سائر الغرب الإسلامي ولقد حدث للمالكية في الجزائر من الغبن الكبير من طرف الشيعة الفاطميين لما سادوا البلاد كما حدث لأهل القيروان، بل أشنع مما حدث لأهل القيروان بحكم نشأة الدولة الفاطمية على أرض الجزائر بمنطقة (كتامة) بالشرق الجزائري بين قسنطينة وجيجل، هذا من جانب الشيعة الفاطميين، أما من جانب الموحدين فلم يكن حال الجزائر بأحسن من حال شقيقتيها تونس والمغرب الأقصى من تسلطهم على كل من تمذهب بالمذهب المالكي، خاصة من سولت له نفسه أن يبحث في الفروع الفقهية...

المطلب الرابع: المذهب المالكي في صقلية

لقد دخل المذهب المالكي إلى صقلية بدخول الفاتحين الأوائل إليها بزعامة أسد بن فرات مؤلف الأسدية التي هي أصل المدونة، قال عياض في ترتيب المدارك عند حديثه على وفاة أسد بن فرات: وكانت وفاة أسد في حصار (سرقوسة) من غزوة صقلية، وهو أمير الجيش وقاضيه سنة ثلاث عشرة ومئتين وقيل أربع عشرة، وقيل سنة سبع

عشرة، وقبره ومسجده بصقلية⁽²¹⁾، فكانت الأسدية في صقلية إذن ممهدة لدخول المدونة إليها فيما بعد لما استقر حال المسلمين هنالك، حيث تذكر المصادر التاريخية أن عبد الله بن حمدون (ت. 270هـ) تلميذ الإمام سحنون هو أول فقهاء المالكية فيها، ثم قد تولى القضاء فيها دعامة بن محمد (ت. 297هـ)، وكان بنو الأغلب حكام إفريقية والقيروان قد اعتمدوا القضاء المالكي خاصة بعد تولي الإمام سحنون له حيث وطد هذان الصاحبان العالمان المذهب المالكي في صقلية، الأول في ميدان الفقه والثاني في ميدان القضاء، ثم توالى عليها فقهاء وقضاة كبار أمثال محمد بن ميمون بن عمر الإفريقي قاضيا، ولقمان بن يوسف الغساني الصقلي (ت. 319هـ) وسالم بن سليمان الكندي قاضيا ومدرسا وهو الذي كان له الدور الأكبر في نشر وتوطيد المذهب المالكي فيها حيث ألف كتابه (السليمانية)، ولقد تم نشر وتوطيد مذهب المالكي في صقلية قبل انتهاء القرن الثالث الهجري⁽²²⁾.

المطلب الخامس: المذهب المالكي في المغرب الأقصى

لم يدخل المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى إلا في عهد الدولة الإدريسية ومن جهة الأندلس في عهد المرابطين، حيث كان المغرب الأقصى قد وصل إليه عدة مذاهب قبل المذهب المالكي مثل مذهب أبي حنيفة النعمان، ومذهب الأوزاع ومذهب خازجة، ثم المعتزلة...

ويروى أن الملك إدريس هو الذي دعا الناس إلى الأخذ بالمذهب المالكي، وهو الذي رسم القضاء المالكي في محاكم الدولة، إلا أن المغرب الأقصى قد ورث الكثير الكثير من تراث المدرسة الأندلسية بعد أن انهار الحكم في الأندلس وتغلب النصارى على المسلمين وهاجر الكثير منهم فارين إلى المغرب الأقصى حيث أنشئت لهم أحياء

كثيرة خاصة بهم، وقد حملوا معهم ما حملوا من الموروث المالكي الفقهي، إلى جانب ما وصله من الحواضر الشرقية، خاصة حضيرة القيروان وتونس ثم تلمسان ومازونة وبجاية.

الهوامش

- 1- ترتيب المدارك 262/3.
- 2- المقدمات الممهدة لابن رشد القرطبي 45-44/1.
- 3- ترتيب المدارك 126/4.
- 4- البيان والتحصيل 29/1.
- 5- ترتيب المدارك 169/4.
- 6- أنظر أزهار الرياض بأخبار عياض 32/3.
- 7- ترتيب المدارك 22/5.
- 8- تاريخ بغداد 285/6.
- 9- ترتيب المدارك 54-53/8.
- 10- نفح الطيب لأبي العباس المقرئ 230/3 تحقيق إحسان عباس، ط/دار الفكر بيروت لبنان.
- 11- الاستقصاء لأحمد الناصري 138/1، ط/المملكة المغربية.
- 12- نفح الطيب 230/3.
- 13- ترتيب المدارك 825/4.
- 14- نفح الطيب 259/4.
- 15- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ص 22.
- 16- ترتيب المدارك 82/3.
- 17- ملخص معالم الإمام مطبوع مع المدونة 66/1 ط/بيروت لبنان.
- 18- مقدمة موطأ علي بن زياد ص 36 طبعة الدار التونسية للنشر، تونس.
- 19- أنظر أزهار الرياض 22/3.
- 20- شجرة نور الزكية للشيخ مخلوف ص 77.
- 21- ترتيب المدارك 309/3.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- الإستقصاء لأحمد الناصري، ط/ المملكة المغربية.
- 2- أزهار الرياض، للمقري، ط/ المملكة المغربية.
- 3- أعلام الفكر المعاصر لابن عاشور، ط/ تونس.
- 4- أحسن التقاسيم للمقدسي، ط/ ليدن.
- 5- أعمال الأعلام، ط/ المملكة المغربية.
- 6- الأبحاث السامية لمحمد المير، ط/ المملكة المغربية.
- 7- اصطلاح المذهب عند المالكية لعمد إبراهيم ط/ دار البحوث الإسلامية، دبي.
- 8- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي لعمر الجيدي، منشورات عكاظ.
- 9- طبق الأوطاب لمحمد عبد الله العلوي، ط/ المملكة المغربية.
- 10- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لعمد شرحبيلي، ط/ المملكة المغربية.
- 11- ترتيب المدارك للقاضي عياض، ط/ المملكة المغربية.
- 12- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ط/ دار الفكر بيروت لبنان.
- 13- التهذيب للبراذعي، ط/ دبي.
- 14- جذوة المقتبس للحميدي، ط/ مصر.
- 15- الديباج المذهب لابن فرحون، ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- 16- رياض النفوس لعمد الصغير المالكي، ط/ مصر.
- 17- طبقات علماء إفريقية لعمد بن الحارث الحشني، ط/ دار الكتب لبنان.
- 18- ممالك حياته وعصره لعمد أبي زهرة، ط/ دار الفكر العربي لبنان.
- 19- موطأ علي بن زياد تحقيق محمد النيفر، ط/ تونس.
- 20- معالم الإيمان للدباغ، ط/ تونس.
- 21- نفح الطيب للمقري، ط/ دار الفكر بيروت لبنان.
- 22- الصلة لابن بشكوان، ط/ مصر.
- 23- الفكر السامي لعمد الحجوي، ط/ المملكة السعودية.
- 24- شجرة النور الزكية لعمد مخلوف، ط/ دار الكتاب العربي بيروت.
- 25- شرح الرسالة لأحمد زروق، ط/ مصر.

- 26- فضائل الإمام مالك ومذهبه لعلال الفاسي، ط/المملكة المغربية.
- 27- البيان والتحصيل، ط/دار الغرب الإسلامي بيروت.
- 28- المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات، ط/المملكة المغربية.
- 29- الجزائر في التاريخ لمجموعة من الدكاترة، ط/الجزائر، 1984.
- 30- تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله، ط/الجزائر، 1981.
- 31- مقدمة ابن خلدون، ط/مؤسسة جمال للنشر، بيروت.
- 32- البستان لابن مريم، ط/الجزائر.
- 33- المقدمات لابن رشد، ط/بيروت لبنان.